

- يضع المعيار الجديد (IFRS 16) مبدأً أساسياً لتحديد عقد الإيجار يعتمد على الحق في استخدام الأصل، حيث عقد الإيجار هو عقد ينقل حق استخدام الأصل من مؤجر للمستأجر لفترة من الزمن لنظير مقابل، وقد أُلغى المعيار التمييز بين عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية من وجهة نظر المستأجر، وبدلاً من ذلك يتم التعامل مع جميع عقود الإيجار بطريقة مماثلة لعقود الإيجار التمويلية، وبناءً عليه تظهر جميع عقود الإيجار في الميزانية العمومية للمستأجر.